

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٠

يربط حساب ختامي موازنة صندوق تمويل المساكن التي تقييمها وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يربط حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية لصندوق تمويل المساكن التي تقييمها وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٧٦٥٨١٦٥ جنيهها (فقط وقدره واحد وسبعون مليونا وستمائة وثمانية وخمسون ألفا ومائة وخمسة وستون جنيها لا غير) وذلك وفقا لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الخارجية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الخارجية عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٣٤١٤٢٤٩١ جنيهها (فقط وقدره أربعة وثلاثون مليونا وأمائة وأشان وأربعون ألفا وأربعائة وواحد وتسعون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول - أجور بمبلغ ١٤٦٢٤٨ جنيهها .

(ب) الباب الثاني - النفقات الخارجية والتحويلات الخارجية بمبلغ ٣٣٩٩٦٢٤٣ جنيهها يستبعد بالتحصيل من الباب الثالث .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٣٧٥١٥٦٧٤ جنيهها (فقط وقدره سبعة وثلاثون مليونا وخمسمائة وخمسة عشر ألفا وستمائة وأربعة سبعون جنيها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستثمارات بمبلغ ٩٤١٨ جنيهها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٣٧٥٠٦٢٥٦ جنيهها .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

يرتبط حساب ختامي الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية من السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١٤٢٤٩١ جنيه (فقط وقدره أربعة وثلاثون مليوناً ومائة وأثنان وأربعون ألفاً وأربعمائة وواحد وتسعون جنيه لا غير) .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

يرتبط حساب ختامي الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٣٧٥١٥٦٤ جنيه (فقط وقدره سبعة وثلاثون مليوناً وخمسماية وخمسة عشر ألفاً وستمائة وأربع وسبعين جنيه لا غير) موزعاً على البابين التاليين :

- (أ) الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢٠٧٠٤٦٤٠ جنيه .
- (ب) الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٦٨١١٠٣٤ جنيه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١) مايو سنة ١٩٩٠ .

حسني مبارك